قراءة حول صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر وسبل تطويره في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية

أ. عياد حنان

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 03

أ.د. حشماوي محمد

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 03

ملخص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على الإئتمان الإيجاري كصناعة عالمية وتسليط الضوء على ملامح النشاط العالمي والعربي، وذلك بالتركيز على الجزائر وأهم التحديات التي تواجه تطبيقه وطرق مجابهتها في سبيل خلق سوق نشط للإئتمان الإيجاري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم عرض تاريخ الإئتمان الإيجاري لما له من أهمية في وجود صناعة حالية باسمه، والاستعانة بتحليل تقرير كل من ED WHITE___ CHAIRMAN بعرض نمو وتطور الإئتمان الإيجاري في القارات الخمس، وكذلك تقرير البنك الدولي حول الإئتمان الإيجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالنسبة للجزائر فقد تم تناول أهم الترتيبات القانونية للإئتمان الإيجاري في الجزائر والفاعلين في السوق إلى جانب تطور إنتاجهم خلال السنوات الأخيرة، مع تحديد أهم التحديات التي تواجه أو تعيق إنتعاش السوق مع عرض بعض الفرص التي يمكن استغلالها وتسمح بتطور الإئتمان الإيجاري في الدول العربية عامة والجزائر خاصة، لتتوصل هذه الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- بصدور قانون 09/96 المتعلق بالإئتمان الإيجاري حدثت تغيرات جذرية لصناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر مكنت العديد من المؤسسات المالية العامة والخاصة للدخول في هذا النشاط؛

- الإئتمان الإيجاري في الدول العربية عامة والجزائر خاصة يواجه العديد من التحديات، على رأسها عدم ضمان حقوق الدائنين بما فيهم المؤجر والمستأجر على حد السواء وفق قوانين صارمة تطبق في حالة الإخلال بالتزامات العقد.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة مراجعة القوانين المتعلقة بضمان حقوق أطراف عقد الإئتمان الإيجاري، وتنويع الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الممارسة للإئتمان الايجاري خاصة بالنسبة للإئتمان الايجاري التشغيلي، والاستعانة بالإئتمان الايجاري من طرف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا تشجيع الإجارة المنتهية بالتمليك.

الكلمات المفتاحية: الإئتمان الإيجاري، المؤسسات المالية، التحديات، مقومات النجاح.

Abstract

The purpose of this study is to identify a lease as global industry and highlight on the characteristics of global activity and Arabic too, by focusing the most important challenges facing on Algeria and ways to meet them in order to create an active market for lease, to achieve objectives of the study, we display the history of lease because of his importance in the presence of current industry in his name, and analyses WHITE CHAIRMAN report by show the growth and development of lease in the world, also analyses the World Bank report about lease in the Middle East and North Africa. we address the most important legal arrangements for lease and the actors in Algerian market, also the development of their production during the last years, identified with most important challenges facing the revival of the market with a width some of the opportunities that can be exploited and allow for the development of a lease in the Arab countries in general and in Algeria especially, The study reached a number of results:

The issuance of Law 96/09 concerning lease, there have been radical changes to lease industry in Algeria has enabled many public And the private financial institutions to engage in this activity

lease in the Arab countries in general and especially Algeria, face many challenges, especially the failure to ensure the rights of creditors, including the lessor and the lessee in accordance with the strict laws, apply in the case of breach of contract obligations.

The study also recommended to must be reviewed the laws relating to guarantee the rights of the parties lease contract, and diversification of services offered by the lease company especially operational leasing, the use lease by agencies supports small and medium enterprises, and encourage Ijara.

Key words: lease, financial institutions, the challenges, the ingredients for success.

مقدمة

ظهور الإئتمان الإيجاري في السوق الدولية كان في الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت الريادة لها في هذا المجال إلى جانب الدول الأوربية في مرحلة الانطلاق حتى التوسع، حيث تحتكر جزء كبير جدا من السوق العالمية على عكس الدول العربية التي لا تزال فيها تجربة الإئتمان الإيجاري في بداياتها، وقد بدأ متأخرا في أغلبها مقارنة مع بدء النشاط في بقية دول العالم النامي المماثلة، إلا أنه لا يزال غائبا في العديد من الدول العربية، لكن يمكن أن نستشعر جهود عدد من الدول نحو تطوير هذه السوق.

أما في الجزائر كانت بداية الإئتمان الإيجاري من خلال قانون النقد والقرض 10/90، لكن التطبيق الفعلي له كان مع قانون 09/96 والذي يعتبر القانون الأساسي له والمؤطر لنشاطه، وهو ما شجع المؤسسات المالية العامة والخاصة على تبني هذه التقنية التمويلية في جملة خدماتها وحتى إنشاء شركات متخصصة فيه، وخلال فترة وجيزة شهد سوق الإئتمان الإيجاري انتعاشا كبيرا واقبلا معتبرا من طرف المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

إشكالية الدراسة: في ضوء ما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

فيما تتمثل أهم ملامح صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر والدول العربية، وماهي التحديات التي توجهها ومقومات تطويرها؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف هي وضعية صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية مقارنة بالنشاط العالمي؟
- ما هي درجة انتعاش سوق الإئتمان الإيجاري في الجزائر؟
- فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر وسبل مواجهتها؟

فرضيات الدراسة: لتحليل ودراسة إشكالية الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- نشاط صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية متباين بين دول في ظل سوق وليدة أو ناشئة؛
- صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر في تطور مستمر مع دخول فاعلين جدد في السوق؛
- تواجه صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية والجزائر جملة من التحديات المشتركة، مع إمكانية حلها باتخاذ التدابير اللازمة؛

أهمية الدراسة ودوافعها: تكمن أهمية الدراسة في أنها تلقي الضوء على صناعة مهمة في تنمية الاقتصاديات، ألا وهي صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر في ظل تجارب الدول العربية، خاصة انه في الفترة الأخيرة شهدت سوق الإئتمان الإيجاري دخول أطراف جديدة تتنوع بين بنوك خاصة او عامة او من خلال الدخول في شراكة من أجل إنشاء شركات متخصصة في الإئتمان الإيجاري.

إن الدافع وراء اختيار هذا الموضوع يرجع إلى:

دوافع ذاتية: القناعة الخاصة بما يمكن أن يلعبه الإئتمان الإيجاري في الجزائر إذا ما تلقى الاهتمام الكافي لإحتلال المكانة المناسبة له في السوق كصيغة تمويلية مستحدثة.

دوافع موضوعية: حداثة الموضوع وإقترانه بالإصلاحات الإقتصادية، أين تضاعف عدد شركات الإئتمان الإيجاري بالجزائر في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية.

أهداف الدراسة: تهدف هذا الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على ملامح النشاط العالمي والعربي الخاص بصناعة الإئتمان الإيجاري؛

- تقييم درجة إنتعاش سوق الإئتمان الإيجاري في الجزائر والمؤسسات المالية الناشطة فيه؛

- معرفة وتحديد أهم التحديات التي تواجه صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر والدول العربية وسبل مواجهتها.

حدود الدراسة: لتحقيق أهدف الدراسة وقع الاختيار كإطار مكاني للدراسة على حالة الجزائر وذلك للوقوف على أهم ملامح نشاط الإئتمان الإيجاري بالجزائر خلال الفترة الأخيرة وبالتحديد الفترة ما بين 1990-2016 من صدور قانون النقد والقرض الذي تضمن أول إشارة لتقنية الإئتمان الإيجاري إلى جوان 2016 التي تحدد آخر الاحصائيات المتوفرة عن حصيلة نشاط شركات الإئتمان الإيجاري في الجزائر، **كإطار زماني** للدراسة.

منهج الدراسة: من أجل إنهاء مختلف تطلعات هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي قصد استيعاب الإطار النظري وفهم معالم الموضوع، مع إدراج منهج دراسة الحالة لتغطية الجانب التطبيقي أين تم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدارسات باللغة العربية

- دراسة حميدي أحمد: بعنوان «بعث الاعتماد الايجاري في البنوك العمومية الجزائرية -حالة بعث الاعتماد الإيجاري في البنك الوطني الجزائري-»، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2010[1].

عالجت هذه الدراسة وضعية الإئتمان الإيجاري في البنوك العمومية، من خلال التشريعات القانونية واهمية الامتيازات الممنوحة في إطاره، قدم الباحث صيغة مقترحة لبعث الإئتمان الإيجاري في البنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال اعتماده على استقصاء موجه لكل من زبائن البنك، إطارته وأساتذة في المجال. تضمنت هذه الصيغة بعض المقترحات في حالة تبني البنك الوطني الجزائري للإئتمان الإيجاري، مثل انشاء مصلحة معنية بتسيير الاستثمارات باعتباره سيكون المالك القانوني، إلى جانب عرض الخصائص النوعية للإئتمان الإيجاري المقدم مثل تمويل ٪100، المعالجة السريعة لملفات الإئتمان الإيجاري بحيث ألا تتجاوز 21 يوم كحد أقصى، اعتماد طريق الإهتلاك التنازلي إلى جانب اقتراح أسلوب سلس في مسار إعتماد الإئتمان الإيجاري من طرف البنك.

- دراسة عمر الحاج سعيد: «دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر»، الجزائر، 2011 [2].

هدف الباحث من هذه الدراسة هو تحديد المشكلات التي تواجه الإئتمان الإيجاري في الجزائر واقتراح وسائل للتغلب عليها والمجلات المستقبلية التي يمكن النشاط فيها، تميزت الدراسة بتحليل موسع

لمختلف المشاكل التي تواجهها صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر، ولم تقتصر الدراسة على عرض المشاكل وإنما تجاوزت ذلك إلى إقتراح جملة من المقترحات للتغلب على عقبات الإئتمان الإيجاري وآفاقه المستقبلية، من خلق بيئة قانونية مناسبة تحمي حقوق والتزامات أطراف العقد، وتشجيع إنشاء شركات الإئتمان الإيجاري.

- دراسة طالبي خالد: «دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر»، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011 [3].

عالجت هذه الدراسة واقع سوق الإئتمان الإيجاري في الجزائر وأهم مكوناته، مع تقييم مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توضيح أهم خصائصه وحجم المبالغ المستثمرة في عقود الإئتمان الإيجاري، توصلت هذه الدراسة، إلى أنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة، فإن الإئتمان الإيجاري يبقى تقنية غير معروفة، وقليلة الإستعمال مقارنة بباقي أنواع التمويل.

أوصت الدارسة بمجموعة من التوصيات على رأسها تطوير الإئتمان الإيجاري من خلال تطبيقه بطبيعته وخصائصه الأصلية وتشجيع انشاء شركات الإئتمان الايجاري مع شراكة أجنبية للاستفادة من خبرتهم.

الدراسات بالغة الأجنبية

- دراسة Samia Dali Youcef: بعنوان «التمويل بالقرض الإيجاري: بديل جديد لمساعدة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – بالتطبيق على بنك PNB Paribas وبنك الفلاحة والتنمية الريفية-»، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2011[4].

هدفت الدراسة إلى عرض التجربة الجزائرية في مجال الإئتمان الايجاري وذلك بالتطرق إلى إطاره القانوني، المحاسبي والضريبي وأهم الصعوبات التي تواجه تطوره في الجزائر، كما كان هناك عرض لتجربة كل من المغرب وتونس والدروس المستفادة منها.

ركزت الدراسة التطبيقية على تطبيق الإئتمان الايجاري من طرف بنك PNB Paribas وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، من خلال عرض أهم المتعاملين، الشروط الواجب توفرها في المؤسسات للحصول على الائتمان الايجاري، تبيان مسؤولية وحقوق كل من المؤجر والمستأجر في العقد إلى جانب حصيلة النشاط، كما تم عرض تقييمي نقاط القوة والضعف لدى كلا البنكين، وتقديم اقتراحات شخصية من أجل تطوير خدمة الائتمان الايجاري لدى البنكين.

- دراسة Smaili Nabila: بعنوان: تطبيق القرض الإيجاري: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012 [5].

تعتبر هذه الدراسة من أشمل الدراسات التي إهتمت بالإئتمان الايجاري في الجزائر، إذ أنها إهتمت بمختلف جوانبه المالية، القانونية والمحاسبية ومدى تطبيقها على أرض الواقع، كما إعتمدت على المقابلات مع مديري شركات الإئتمان الايجاري في الجزائر وعرض تقييمهم لوضع هذا التمويل في الجزائر ومدى تطوره، ولم تكتفي بذلك فقط بل أيضا تم الاعتماد على مقابلات مع عينة من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في المعرض الدولي لجزائر ب Safex وذلك خلال الفترة 30 ماي/ 04 جوان 2009، وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

– التوجه نحو الإئتمان الايجاري سببه الرئيسي هو إرتفاع نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة الحصول على التمويل المصرفي، إذ أن تقرير للبنك الدولي أفاد أن القطاع المصرفي يعد أولى العقبات التي يواجهها الإستثمار في الجزائر؛

– حداثة سوق التأجير، إذ أن أكثر من 60 ٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل عينة الدراسة، لا تستخدم التمويل الخارجي و10 ٪ منها أبدت جهلها بتواجد صيغة الائتمان الايجاري.

وقد أوصت الباحثة من خلال الدراسة على تحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالائتمان الايجاري من خلال القيام بحملات دعاية، وإعطائها معاملة خاصة للتمويل بالإئتمان الايجاري من حيث تيسير الشروط وخفض التكلفة.

– دراسة BELADEL Amina: **بعنوان القرض الإيجاري كبديل لتمويل المؤسسات في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2013**[6].

سعت هذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية التالية: هل يعد الإئتمان الإيجاري البديل الأمثل لتمويل المؤسسات في الجزائر؟ وما هي مميزاته؟ وما هي العوائق التي منعت ظهوره.

تم اختبار هذه الإشكالية على مؤسستين، اعتمدت التمويل بالإئتمان الايجاري هما Aire Algérie من طرف EXIMBANK بالولايات المتحدة الامريكية لتمويل أصول منقولة وغير منقولة، وEntreprise CHABANE تعمل في مجال دراسة وإنجاز مشاريع الكهرباء والغاز من طرف بنك البركة لتمويل أصول منقولة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، فاختيار Aire Algérie للتمويل بالائتمان الايجاري كان بعد المفاضلة بين شروط التمويل البنكي المعروض من طرف البنك الوطني الجزائري، وشروط التمويل بالائتمان الايجاري من طرف بنك EXIMBANK، هذا الأخير تميز بتكلفة أقل ودون ضمانات، فالائتمان الايجاري بالنسبة للمؤسسة بديل مهم لتمويل المشاريع الاستثمارية، أما بالنسبة Entreprise CHABANE اختيارها للائتمان الايجاري في تمويل أصولها اعتمد على أنه تمويل شائع لدى المؤسسات العاملة في نفس النشاط، أيضا لا يحتاج إلى ضمانات وهو ما لا يتوفر في التمويل البنكي إضافة إلى أنه من العقود المرنة القابلة للتفاوض حول طريق التسديد ومدتها.

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال استقراء الدراسات السابقة يمكن إيجاز بعض الملاحظات، ومن بينها:

تعد الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في توضيح أهمية الإئتمان الايجاري بشكل عام، ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لكنها في الغالب كانت خلال فترة كان عدد المؤسسات المالية الناشطة في السوق محدود، مقارنة بالوقت الحالي أين تم تسجيل دخول مؤسسات جديدة ودخول مؤسسات أخرى في النشاط الفعلي، لذا تتميز الدارسة بدخول معطيات جديدة لصناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر سواء من خلال القوانين أو المتعاملين الجدد.

هيكل الدراسة: للإجابة عن الإشكال المطروح ولتأكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الورقة، فانه تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإئتمان الإيجاري كصناعة عالمية وعربية

المحور الثاني: الإئتمان الإيجاري في الجزائر

المحور الثالث: تحديات ومقومات تطوير الإئتمان الإيجاري في الجزائر والدول العربية

المحور الأول: الإئتمان الإيجاري كصناعة عالمية وعربية

الإئتمان الإيجاري من مصادر التمويل الحديثة نسبيا، إلا ان استطاع خلال فترة وجيزة من فرض نفسه كأحد المصادر الأكثر طلبا من طرف المؤسسات الاقتصادية سواء كبيرة الحجم خاصة صناعة الطائرات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما يتوافق مع ظروفها بالنسبة للضمانات.

أولا- تطور الإئتمان الإيجاري وأسباب إنتشاره

يرجع الفضل في ظهور الإئتمان الإيجاري بشكله الحديث لرجل الصناعة الأمريكي " D. P. Bouthe Junior" وشريكه Schoenfeld وهما مالكان لمؤسسة كاليفورنيا لصناعة المنتجات الغذائية.

فعند اندلاع حرب كوريا عام 1950 تقدمت القوات المسلحة الأمريكية إلى Bouthe بطلب توريد كميات من الأغذية المحفوظة تفوق طاقة مصنعه، وفي غياب المعدات اللازمة والأموال لمواجهة هذا الطلب، فشل Bouthe في الحصول على الصفقة، لكنه خرج من هذه التجربة بفكرة مفادها أن إيجار المعدات والآلات يمكن أن يكون مصدرا للأرباح المتعاظمة، وهكذا قام بوث سنة 1952 بتأسيس شركة الولايات المتحدة الأمريكية للائتمان الايجاري «United states leasing corporation» بمدينة سان فرانسيسكو وذلك رفقة صديقه "Schoenfeld Henry"[7].

بيد أن هناك من يطرح تصورا مختلفا عن ميلاد الإئتمان الإيجاري، وينسبه إلى أحد تجار الآلات الموسيقية في إنجلترا 1846، إذ أنه لم يلجأ إلى الصورة المعتادة لعقد البيع وإنما أبرمه في صورة إيجار، مع حق المستأجر في التملك بإكتمال مدة الإيجار والتي يكون معها البائع قد إستوفى كامل الثمن، وهو ما يعرف بالإيجار المقرون بالبيع[8]، ثم إنتشرت هذه الطريقة لتشمل المصانع وكان أول مصنع يطبق هذا العقد هو مصنع سنجر لآلات الحياكة[9]. وبذلك ما عرف في الولايات المتحدة الأمريكية بـ leasing لم يكن سوى تطوير حديث لصورة قديمة.

وبصرف النظر عن أحقية إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية في ميلاد الإئتمان الإيجاري، تجنح أغلب الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الأثر الكبير في نموه وإنتشاره في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك إنجلترا، كما يجدر بالذكر أنه بعد سنة 1960 قامت البنوك التجارية الأمريكية بإدخال هذه التقنية ضمن أدواتها التمويلية نتيجة الطلب المتزايد عليها. ويرجع ذلك إلى العوامل الآتية:

1 - **عامل فني:** يتمثل في التقدم التكنولوجي السريع في وسائل الإنتاج، الذي تميز به الإقتصاد الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مما أدى هذا إلى إختلاف العمر الإقتصادي للمعدات الرأسمالية عن العمر الفني لها، فأصبحت هناك ضرورة نحو التجديد المستمر للأجهزة والآلات. وهنا يبرز دور الإئتمان الإيجاري ليحل محل عملية التمويل عن طريق الشراء بإعتبارها عملية مكلفة وذلك

لإرتفاع أثمانها، وقد تركزت التطبيقات الأولى على الصناعات المتقدمة الحديثة، وخاصة صناعة المعلومات الإتصالات، الفضاء وأجهزة الإنشاءات والبنية التحتية والتي تتميز بالإبتكار والتجديد المستمر.

2 - **عامل مالي:** يعود إلى إرتفاع أسعار الإئتمان المرتبطة بظروف السوق النقدية، السوق المالية، وإنخفاض قيمة النقود والظروف التضخمية والشروط الصعبة للإقتراض الطويل الأجل، وتخلي الشركات الأمريكية عن الإقتراض الخارجي وعجز التمويل الذاتي عن تمويل البحث العلمي والتكنولوجيا، أدى هذا للجوء للإئتمان الإيجاري كبديل عن الإقتراض متوسط وطويل الأجل لأنه يربط العائد مباشرة بالنفقة.

3 - **عامل إقتصادي:** يعود إلى إرتفاع أسعار السلع الإنتاجية بسبب التطور التكنولوجي وتعقدها وزيادة تكاليف الصناعة ومستويات الأجور وأسعار الطاقة، مما أدى إلى الحد من تسويقها والطلب عليها من قبل المشروعات، فهذا من شأنه أن يعيق الإستثمارات الإنتاجية في الوقت الذي تتميز فيه الصناعة الأمريكية بكثافة رأس المال، والتجديد والإحلال المستمر وعليه فقد حل الإئتمان الإيجاري في الوقت المناسب كوسيلة لتنمية الطلب على هذه المنتجات ودفعا قويا لنمو الصناعات الإنتاجية[10].

إلى جانب العوامل السابقة نجد هناك مرونة في الإجراءات القانونية الأنجلو ساكسونية في استخدام مثل هذه التمويلات الحديثة وتوفر القوانين المتعلقة بمقاومة الاحتكار، إضافة إلى التضييق في مزايا الإهتلاك الضريبي للمعدات الإنتاجية[11].

وأول الدول الأوربية التي شهدت مزاولة هذا النشاط فيها كانت المملكة المتحدة، من خلال شركة «Mercantile Credit Company» سنة 1960، وهي شركة تابعة لشركة الولايات المتحدة الأمريكية للتأجير، ثم ما لبثت أن انتشر الإئتمان الإيجاري في العديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا الغربية 1962 (Deutsche Leasing)، بلجيكا، هولندا، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا ثم لوكسمبورج، النرويج والدانمارك في مرحلة لاحقة[12].

أما أولى شركات الإئتمان الإيجاري التي تم تأسيسها في فرنسا هي شركة «Loca France»، غير أنه سبقها تجربة بسيطة لنشاط التأجير من طرف بنك الهند الصينية 1957، وإزاء نجاح هذه التجربة ظهرت شركة «Loca France» عام 1962م[13].

وقد انتشر النموذج الفرنسي للإئتمان الإيجاري في بعض الدول التي كانت خاضعة لنفوذ رأس المال الفرنسي، فضلا عن تأثرها بالتنظيم القانوني الفرنسي للإئتمان الإيجاري، ويأتي المغرب على رأس هذه الدول إذ تم تأسيس أول شركات الإئتمان الإيجاري فيه في 1965/04/21 وهي شركة «Maroc Leasing»، كما ظهرت هذه التقنية في تونس عام 1984 وهي «La Tunisie Leasing»، أما في الجزائر فلم تظهر حتى سنة 1990 في ظل قانون النقد والقرض.

وعلى المستوى الدولي لم يكن هناك تنظيم للإئتمان الإيجاري حتى بداية السبعينات، أين تم التوقيع على مسودة اتفاقية أوتاوا «La convention d'Ottawa» العالمية حول الإئتمان الإيجاري المنعقدة في أوتاوا بكندا في 25-05-1988، والتي كانت نتيجة لأعمال قام بها المعهد العالمي من أجل توحيد القانون الخاص «UNIDROIT» بداية من سنة 1974، ثم أصبحت اتفاقية دولية دخلت حيز التنفيذ في 1995/05/01 بين كل من فرنسا، إيطاليا، كندا، هنجاريا، نيجيريا. وفي تاريخ 1997/10/01 سرت

الاتفاقية بحق بنما. ومضمون هذه الإتفاقية تحديد جملة من القواعد التي تحدد كيفية تطبيق الإئتمان الإيجاري على المستوى الدولي[14].

ثانيا- الإئتمان الإيجاري كصناعة عالمية

وفقا لتقرير WHITE CLARKE GROUP نمت صناعة الإئتمان الإيجاري بنسبة محترمة قدرت بـ 8,95 ٪، ما بين سنة 2011-2012، وهو ما يدل على أن صناعة الإئتمان الإيجاري قد تجاوزت نكسة الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي تعتبر أول إنعكاس للصناعة منذ الهجوم على المركز العالمي للتجارة سنة 2001. بإنخفاض قدر بـ 23 ٪، بين 2008-2009 غير أن الربع الأخير من عام 2010 أعطى لصناعة الإئتمان الإيجاري نفسا جديدا خاصة مع حجم الأعمال الجديدة المتنامية بـ 10,7 ٪.

الشكل رقم 1: نمو الإئتمان الإيجاري حسب المناطق بين 2000-2012 (مليار دولار)

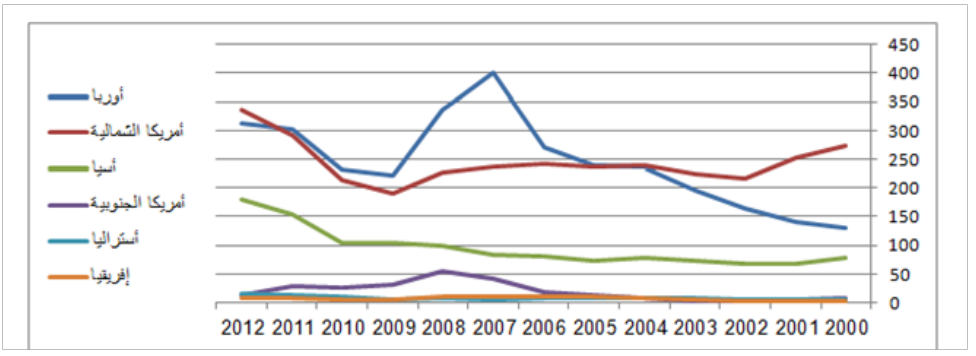

Source: ED WHITE_CHAIRMAN, Global Leasing Report, WHITE CLARKE GROUP, 2014, p 12.

1 - **أمريكا الشمالية:** نمت صناعة الإئتمان الإيجاري في أمريكا الشمالية بنسبة 15 ٪، بمقدار 336,4 مليار دولار، أما حصة المنطقة من السوق العالمي بلغت 8،38 ٪، وتشارك الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 لوحدها بـ 294،34 مليار دولار وبذلك تتفوق على أكبر أربع أسواق مجتمعة: الصين، اليابان، ألمانيا والمملكة المتحدة، كما حققت كندا نمو إيجابيا قدر 15،63 ٪، على الرغم من إنخفاض النمو الإقتصادي.

2 - **أوروبا:** أوروبا لا تزال ثاني أكبر منطقة لتأجير المعدات، والتي شهدت نموا متواضعا بـ 3,7 ٪ في عام 2012، بحجم 314 مليار دولار، وتضم أوربا 13 دولة أوروبية في أعلى 20 دولة في صناعة الإئتمان الإيجاري، وتعتبر ألمانيا هي أكبر بلد في أوروبا لتأجير المعدات، والرابعة عالميا بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان، غير أنها شهدت نمو متواضع بـ 1,12 ٪.

إنطلقت صناعة التأجير في روسيا كان عام 1990، مع تأسيس البلطيق للتأجير التمويلي (Baltic)، وقد حققت نموا بـ 1،7 ٪ وبمقدار 5،25 مليار دولار.

غير أن هناك العديد من الدول الأوربية التي تعاني من إنخفاض حاد في صناعة الإئتمان الإيجاري وهي نفس الدول التي تعيش أزمات إقتصادية خانقة مثل إيطاليا 22,22- ٪، إسبانيا 22,95- ٪، البرتغال

43.57- ٪، اليونان 52.58- ٪ وبذلك تخرج اليونان من أفضل 50 دولة مدرجة في الجدول الدوري العالمي لصناعة الإئتمان الإيجاري.

3 - **آسيا:** مرة أخرى، شهدت منطقة آسيا نموا قويا بـ 17,5 ٪، وبطبيعة الحال أداء صناعة الإئتمان الإيجاري في آسيا تهيمن عليها السوق الصينية، حيث نما قطاع التأجير سنة 2012 بنسبة 41,67 ٪ على الرغم من أن النمو الإقتصادي لم يتجاوز 7,8 ٪، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل بما في ذلك تخفيف السياسة النقدية والتنظيمية، إضافة إلى تضاعف عدد المؤجرين مقارنة بسنة 2011 أين كان ما يقرب 300 مؤجر، وكان آخر العوامل الرئيسية التي تسهم في نمو قطاع التأجير الحاجة إلى توسيع البنية التحتية للبلاد ويتحقق ذلك بنسبة 40 ٪ منها عن طريق الإئتمان الإيجاري.

حققت اليابان نموا متواضعا مقارنة بالصين بـ 23،6 ٪ عام 2012، بمساعدة نمو مزدوج في الطلب على معدات النقل والبناء، وتعتبر صناعة الإئتمان الإيجاري اليابانية الثالثة عالميا، بعد الولايات المتحدة والصين.

أما كوريا الجنوبية والتي تمتلك خبرة في صناعة الإئتمان الإيجاري لأزيد من 40 عاما، تحتل المرتبة الرابعة آسيويا و13 عالميا، عام 2012 حققت نموا سلبيا بـ 2،1 ٪-.

تايوان تمثل الوجه الجديد في الساحة الآسيوية خاصة بعد تعافي صناعة الإئتمان الإيجاري فيها من الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2010 وفي عام 2012 حققت 7,80 مليار دولار، وهو أفضل أداء منذ 10 سنوات وكانت القطاعات الرئيسية المساهمة في هذا النجاح السيارات ووسائل النقل والمواد الخام، والتي تمثل معا 80 ٪ من إجمالي المعاملات. وتمثل 91 ٪ من المتعاملين بالإئتمان الإيجاري في تايوان من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 - **بقية العالم:** تضم كل من:

- أمريكا اللاتينية (البرازيل، وكولومبيا، وشيلي، وبيرو، الأرجنتين وبورتوريكو)
- أفريقيا (جنوب افريقيا والمغرب ومصر ونيجيريا)
- بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا يشكلون ما تبقى من أفضل 50 لعام 2012.

حسب تقسيم المناطق أستراليا/نيوزيلاندا تحتل المرتبة الرابعة وذلك بحجم أعمال يقدر بـ 1،16 مليار دولار، وبذلك تشارك بـ 9،1 ٪ من السوق العالمي، وتعتبر أستراليا الشريك المهيمن في هذه المنطقة بـ 69،15 مليار دولار.

سوق أمريكا اللاتينية حققت نموا سلبي وفق الشكل أعلاه، غير أنه وفق Ed White–Chair-man تعتبر بيانات سنة 2011 مشكوك في أمرها، والمؤكد أن هذه المنطقة حققت نموا إيجابيا بنسبة 13,96 ٪ في عام 2012.

صناعة الإئتمان الإيجاري الأفريقية لا تزال في مهدها، حقق قطاع التأجير في جنوب إفريقيا نموا بنسبة 1,02 ٪ بحجم 72،5 مليار دولار، لتحتل المرتبة 21 عالميا، وتمثل إفريقيا حوالي 1 ٪ من حجم سوق الإئتمان الإيجاري العالمي فقط[15].

ثالثا- الإئتمان الإيجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA

صناعة الإئتمان الإيجاري في منطقة MENA لا تزال في مهدها، ومعدلات إختراق سوق الإئتمان الإيجاري منخفضة مقارنة بالمعدلات الدولية، بصرف النظر عما إذا تم تعريف معدل الاختراق من قبل نسبة الإئتمان الإيجاري إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت أو نسبة من حجم الإئتمان الإيجاري في إجمالي الناتج المحلي، يقدر معدل الإختراق في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 3،6 ٪ (يحددها إجمالي تكوين رأس المال الثابت) في حين نجد 12 ٪ في أوربا الوسطى، و6٪ في البلدان ذات الدخل المرتفع، و5 ٪ في أمريكا اللاتينية.

وبناء على التصنيف المقدم من قبل مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، يتم تعريف مراحل تطور سوق الإئتمان الإيجاري وفقا إلى نسبة حجم الإئتمان الإيجاري/ إجمالي تكوين رأسمال الثابت. كما هو مبين في الجدول رقم 1، أقل من 5 ٪ تشير إلى أن سوق الإئتمان الإيجاري وليدة، بين 5-10 ٪ يدل على وجود الأسواق الناشئة، وأكثر من 10 ٪ هو دليل على وجود سوق ناضجة. ومن خلال هذا يمكن ملاحظة أن معظم أسواق التأجير MENA تقع ضمن الفئتين الوليدة أو الناشئة.

الجدول رقم 1: تصنيف سوق الإئتمان الإيجاري

حجم الإئتمان الإيجاري/ إجمالي تكوين رأسمال الثابت ≤ 5 %	سوق وليدة
5 % ≤ حجم الإئتمان الإيجاري/ إجمالي تكوين رأسمال الثابت ≤ 10 %	سوق ناشئة
حجم الإئتمان الإيجاري/ إجمالي تكوين رأسمال الثابت≤ 10 %	سوق ناضجة

Source: Bilal Rabah al-Sugheyer and Murat Sultanov, leasing in the Middle East and northern Africa (MENA) region: a preliminary assessment, the world bank- the international finance corporation, October 2010, p 10.

ولنظرة أكثر تفصيلا يمكن تقسيم سوق الإئتمان الإيجاري لدول المنطقة ضمن السوق الوليدة والناشئة (الشكل رقم 2)، المجموعة الأولى تضم السوق الوليدة في المرحلة الأولى وتتكون من العراق، ليبيا، سوريا، اليمن، فلسطين، صناعة الإئتمان الإيجاري فيها غائبة أو صغيرة للغاية، مع عدد قليل جدا للمؤجرين، وجود فراغ قانوني فيما يتعلق بالإئتمان الإيجاري، وتخلف النظم المالية والمخاطر السياسية عالية.

المجموعة الثانية تضم السوق الوليدة في مرحلة متقدمة وتشمل: الجزائر، مصر، السعودية، لبنان، الأردن، المغرب، عمان وقطر. في هذه المجموعة صناعة الإئتمان الإيجاري تعمل ضمن نطاق محدود نسبيا، ولكن مع نمو عالي وإمكانات لتحقيق الربح ووجود تشريعات ذات الصلة بالإئتمان الإيجاري غير أنها تتطلب بعض تحسينات. وتتميز أيضا بانخفاض المنافسة وعدد محدود من المؤجرين وتقديم خدمات الإئتمان الإيجاري العادية (لا تمايز بين المنتجات).

من الناحية الفنية المجموعة الثالثة ليست مرحلة مستقلة وإنما هي بين المرحلة المتقدمة من السوق الوليدة والمرحلة المبكرة من السوق الناشئة، ويعتبر سوق الإئتمان الإيجاري في البحرين من أكثر الأسواق تقدما في المنطقة، ولكن لا يزال الإئتمان الإيجاري يمارس على نطاق صغير. وبشكل عام صناعة الإئتمان الإيجاري في مثل هذه المرحلة لها وجود قوي وعدد كبير من المؤجرين، ونمو معتدل، مع تقديم خدمات الإئتمان الإيجاري العادي، والمؤجرين يسعون نحو التمويل الخارجي.

المجموعة الأخيرة هي المرحلة المتقدمة من الصناعة الناشئة، وتشمل هذه المجموعة الكويت وتونس والإمارات العربية المتحدة. هذه الدول لديها صناعة قرض إيجاري أكثر حيوية، وعدد أكبر من المؤجرين وتقدم منتجات متباينة وأكثر تعقيدا، وأكثر قدرة للتوسع في الخارج، على الرغم من أنها تواجه أيضا تحديات أكثر تعقيدا (أي إدارة المخاطر)[16].

الشكل رقم 2: تطور سوق الإئتمان الإيجاري في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

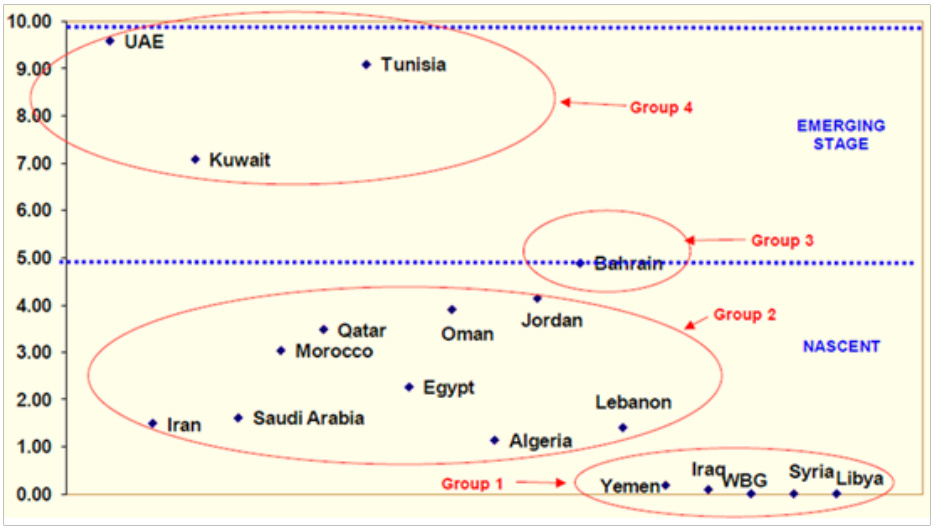

Source: opcit, p 11.

المحور الثاني: الإئتمان الإيجاري في الجزائر

كان ظهور الائتمان الإيجاري في الجزائر محتشم في بداياته والتعامل به اقتصر على عدد جد محدود من المؤسسات المالية نظرا لغياب الإطار القانوني الخاص به، لكن المشرع الجزائري تفطن إلى ذلك الفراغ القانوني وساهم في وضع مجموعة من الترتيبات القانونية إلى جانب الاهتمام المتزايد من طرف المؤسسات الاقتصادية.

أولا- الترتيبات القانونية للإئتمان الإيجاري في الجزائر:

تضمن صدور قانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض تعريفا مبسطا لتقنية الإئتمان الإيجاري من خلال المادة 112 الفقرة الثانية منه «تعتبر بمثابة عمليات قرض، عمليات الإيجار المقرونة بحق خيار الشراء ولا سيما عمليات الإقتراض مع الإيجار[17]»، **كخطوة جد محتشمة في تقنين هذه العملية، والتي لم تكن كافية لدفع البنوك والمؤسسات المالية للعمل بها.**

أما اليوم فقد أولى القانون الجزائري عناية كبيرة لتقنية الإئتمان الإيجاري من خلال إصدار العديد من القوانين المنظمة لهذه التقنية، خاصة النصوص التطبيقية، غير أن الأمر رقم 09/96 المؤرخ في

1996/01/10 يبقى المرجع الأساسي الذي يحدد ملامح تقنية الإئتمان الإيجاري، إذ أفرد لها 46 مادة بغية تغطية الفراغ القانوني.

1 - **أحكام عامة للإئتمان الإيجاري:** تعرف المادة الأولى من الأمر الإئتمان الإيجاري «كعملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين كانوا أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، كما تنجز عملية الإئتمان الإيجاري على أساس عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر ويقع بالضرورة على أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني أو على المحلات التجارية أو المؤسسات الحرفية[18]».

وفق المواد 2-3-4-5 من الأمر رقم 09/96، المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بالإئتمان الإيجاري، قدم المشرع الجزائري ثلاثة تصنيفات للإئتمان الإيجاري، تتمثل في:

- حسب نقل الملكية:

× **إئتمان إيجاري مالي:** في حالة ما إذا نص عقد الإئتمان الإيجاري على تحويل لصالح المستأجر، كل الحقوق والإلتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول عن طريق الإئتمان الإيجاري، وفي حالة ما إذا لم يمكن فسخ عقد الإئتمان الإيجاري وكذا في حالة ما إذا لم يضمن هذا الأخير للمؤجر حق استعادة نفقاته من رأس المال والحصول على مكافأة الأموال المستثمرة.

× **إئتمان إيجاري عملي:** في حالة ما إذا لم يحول، لصالح المستأجر، كل أو تقريبا كل الحقوق والالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بحق ملكية الأصل الممول والتي تبقى لصالح المؤجر أو على نفقاته.

- حسب طبيعة العقد:

× **الإئتمان الإيجاري المنقول:** وذلك عندما يخص أصولا منقولة، تتشكل من تجهيزات، أو مواد أو أدوات ضرورية لنشاط المتعامل الاقتصادي.

× **الإئتمان الإيجاري غير المنقول:** وذلك عندما يخص أصولا عقارية مبنية أو ستبنى لسد الحاجات المهنية الخاصة بالمتعامل الاقتصادي.

× **الإئتمان الإيجاري المتعلق بالمحلات التجارية والمؤسسات الحرفية:** يعتبر سندا يمنح من المؤجر الذي يستفيد من أقساط إيجارية خلال مدة محددة محلا تجاريا أو مؤسسة حرفية من ملكه مع الوعد من جانب واحد بالبيع لصالح المستأجر وبمبادرة منه عن طريق دفع سعر متفق عليه يأخذ بعين الاعتبار على الأقل جزئيا الأقساط التي تم دفعها، مع انعدام إمكانية المستأجر في إعادة التأجير للمحل التجاري أو هذه المؤسسة الحرفية لصاحب الملكية الأول.

- حسب جنسية العقد:

× **الإئتمان الإيجاري الوطني:** وذلك عندما تجمع العملية شركة تأجير، أو بنكا أو مؤسسة مالية بمتعامل اقتصادي وكلاهما مقيمان في الجزائر.

× **الإئتمان الإيجاري الدولي:** وذلك عندما يكون العقد ممضى بين:

- متعامل اقتصادي مقيم في الجزائر وشركة تأجير أو بنكا أو مؤسسة مالية غير مقيمة في الجزائر.

- متعامل اقتصادي غير مقيم في الجزائر وشركة تأجير أو بنكا أو مؤسسة مالية مقيمة في الجزائر[19].

2 - **أحكام خاصة بشركات الإئتمان الإيجاري:** في المواد 2-3-6-9 حدد النظام رقم 96-06 المؤرخ في 03 جوان 1996 كيفية تأسيس شركات الإئتمان الإيجاري وشروط اعتمادها:

- يمكن لشركات الإئتمان الإيجاري، على غرار البنوك والمؤسسات المالية، القيام بعمليات الإئتمان الإيجاري كما هو منصوص عليها في التشريع المعمول به، على شكل شركة مساهمة فقط، كما يحدد الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي الذي يستلزم على شركة الإئتمان الإيجاري اكتتابه بمبلغ 1 مليون دج دون أن يقل المبلغ المكتتب عن 50 ٪ من الأموال الخاصة، ويمنح الإعتماد بمقرر من محافظ بنك الجزائر[20].

- وفق التعليمة 96/07 الصادرة 22 أكتوبر 1996 تعتبر شركات الإئتمان الإيجاري كمؤسسات مالية، وبالتالي هي مجبرة على احترام التنظيمات والتعليمات الصادرة من طرف بنك الجزائر والخاصة بالعمليات المالية، ويتعلق الأمر خاصة بالتنظيم رقم 09/91 في 1991/08/14 والمحدد للقواعد الاحترازية لتسيير البنوك والمؤسسات المالية والتعليمة رقم 94/74 في 1994/29/29 المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية، بهدف منح البنوك والمؤسسات المالية وسيلة فعالة لمراقبة الأخطار والتحكم فيها بهدف ضمان الملائمة والسيولة[21].

ثانيا- المؤسسات الممارسة للإئتمان الإيجاري في الجزائر:

بلغ حجم الإئتمان الإيجاري 37 مليار دينار في عام 2012 و28 مليار دينار في عام 2011 و20 مليار دينار في عام 2010، هذا المنتج يعرض من طرف البنوك والمؤسسات المالية المختصة، من ذوي الخبرة في السنوات الأخيرة، وهذا التوسع الملحوظ حفزته الشركات الجديدة المختصة التابعة للبنوك العمومية.

1. **المؤسسات الممارسة للإئتمان الإيجاري كنشاط رئيسي: الشركة الجزائرية السعودية** ASL كانت من أول الشركات التي مارست الإئتمان الإيجاري في الجزائر في 1990/11/21 بالشراكة مع المجموعة الصناعية والمالية «دله البركة» والبنك الخارجي الجزائريBEA ، وهي شركة دولية للإئتمان الإيجاري يوجد مقرها الرئيسي بلكسمبورغ تحت شكل شركة قابضة Holding برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، تهدف ASL إلى تمويل استيراد التجهيزات ذات الاستعمال الوظيفي والمهني لصالح المتعاملين الاقتصاديين المقيمين بالجزائر[22]، ولكن نظرا لغياب إطار قانوني واضح، يسمح بممارسة الإئتمان الإيجاري خلال تلك الفترة، فهذا حد من تعاملاتها.

لكن هذا لم يمنع من ظهور شركات أخرى خاصة بعد صدور الإطار القانوني الموضح لسير عملية الإئتمان الإيجاري، فتعتبر الجزائر إيجار أحدث شركة مختصة في التأجير، أنشئت في ديسمبر عام 2012 غرضها الوحيد هو التأجير، في أعقاب شراكة بين البنك الشعبي الجزائر CPA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يملك كل منهم 47 ٪ من أسهم الشركة، في حين أن 6 ٪ المتبقية تعود لصناديق الاستثمار السعودية-الجزائرية ASICOM.

الجزائر إيجار تعتبر إضافة لـ الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL، التي تمثل أول شركة عمومية للإئتمان الإيجاري، أنشأت بالشراكة بين بنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA في سبتمبر 2009، ثم تبعتها في ديسمبر لنفس العام «إيجار ليزينغ الجزائر» ILA حيث يساهم بنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 59 ٪، مع تخصيص جزء منه لفائدة المستثمرين الجزائريين، كالشخصيات المعنوية والأفراد، بينما يساهم بنك Espirito Santo البرتغالي بـ 35 ٪، في حين تبقى مساهمة صندوق الاستثمار السويسري Swicorp بنسبة 6 ٪.

ومنذ عام 2001، والشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف Sofinance هي أيضا جزء من المؤسسات المالية العامة التي تقدم هذا النوع من التمويل في الجزائر. تأخذ شكل شركة مساهمة برأس مال اجتماعي يقدر بـ 5 مليار دج تحصلت على الاعتماد بتاريخ 2001/01/09 من بنك الجزائر، وقد تم تأسيس هذه الشركة بمبادرة من المجلس الوطني لمساهمات الدولة CNPE، بهدف أساسي هو المساهمة في عصرنة الجهاز الإنتاجي الوطني ووضع وتنمية أدوات مالية جديدة. وقد تم توسيع دائرة تدخل الشركة في 20 أكتوبر 2003 إضافة إلى نشاطها الأساسي الإئتمان الإيجاري، إلى تسيير رؤوس الأموال، المساهمة، القيام بالهندسة المالية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا القطاع شركتين للتأجير فقط مع رأس مال خاص، هما الشركة المغاربية للإيجار MLA التي تم إنشاؤها في عام 2006، والشركة العربية للإيجاري المالي ALC التي بدأت نشاطها التأجيري في 2002، وهي أول شركة خاصة بالإيجار في الجزائر، هاتين الشركتين تقوم بتمويل استثمارات عملائها من خلال تزويدهم بالمعدات المنقولة وغير المنقولة الضرورية لمزاولة نشاطهم مثل المركبات التجارية والسيارات السياحية والمعدات الطبية ومواد التشييد والبناء.

وقد إنسحبت الشركة الجزائرية للإيجار المالي للمنقولات «S.A.L.E.M»، وهي فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، والتي تم اعتمادها رسميا من بنك الجزائر في 28 جوان 1997 بالقرار رقم 97/03، وبرأس مال قدره 1،65 مليار دينار، نشاطها يتعلق بتمويل النشاط الفلاحي والصيد، وهو نشاط جد حساس يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات المناخية من جهة، وتحولها إلى أداة في خدمة البرنامج الحكومي للقطاع الفلاحي من جهة أخرى. هذه الوضعية سببت عديد المشاكل للشركة التي لم تتمكن من المواءمة بين نشاطات وأهداف شركة مساهمة بنكية والمهام الاجتماعية للدولة، ولهذا فقد كانت النتيجة المتوقعة هي الإفلاس، وفي 25 سبتمبر2009، قرر مجلس النقد والقرض سحب الاعتماد من المؤسسة المالية « S.A.L.E.M».

2. **المؤسسات الممارسة للإئتمان الإيجاري كنشاط فرعي:** بالإضافة إلى هذه المؤسسات المالية المختصة في الإئتمان الإيجاري، هناك بنوك تجارية أخرى تقدم عروض التأجير الخاصة بها في مجال عملها، فالبنك الجزائري للتنمية الريفية BADR يقدم الإئتمان الإيجاري في المجال الفلاحي، الذي إنطلق في عام 2008، أما شركة إعادة تمويل الرهن العقاري SRH تعمل على تأجير العقارات، حيث تحصلت على إذن من مجلس النقد والقرض في عام 2011 لتوسيع أنشطتها في هذا النوع من النشاط، بالإضافة إلى ذلك، الإئتمان الإيجاري يحظى بمكانة خاصة في البنوك الأجنبية في الجزائر، وعدد البنوك التي تقدم هذا النوع من التمويل خمسة بنوك:

- بنك SOCIETE GENERALE الجزائر من خلال فرعها SOGELEASE الذي بدأ العمل في عام 2002؛

- بنك Natixis وبنك BNP Paribas في عام 2006[23]؛

- بنك البركة والذي تم إنشاءه في 1991/05/20، أما بداية نشاطه الفعلي كان في شهر سبتمبر 1991 على شكل شركة ذات أسهم، وهو أول بنك تجاري يمارس هذا النشاط منذ عام 1993. برأس مال قدره 5 مليون دينار جزائري موزع مناصفة بين البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR وشركة دله القابضة السعودية D'Allah EL BARAKA Holding، ليصل إلى 10 مليار دج في 2009 [24]؛

- Cetelem الجزائر وهي فرع تابع لبنك BNP Paribas والذي بدأ عمله في عام 2008 لتقديم الإئتمان الإيجاري.

- مصرف السلام وهو نتاج الشراكة بين الجزائر والإمارات، جاء تأسيس المصرف بتاريخ 2006/06/08، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10 ليبدأ مزاولة نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، من بينها الإئتمان الإيجاري بداية من سنة 2012 [25].

- بنك الإسكان الجزائر Housing Bank Algeria والتي كانت انطلاقته سنة في أكتوبر 2003 من خلال مجموعة من متنوعة من الخدمات المالية، غير أن الإئتمان الإيجاري لم يضم إلى التشكيلة إلا سنة 2012[26].

ومع ذلك فالإئتمان الإيجاري بالنسبة لهذه المؤسسات هو معاملة منتظمة وليس من الأعمال الأساسية.

ثالثا- انتاج المؤسسات المالية للإئتمان الإيجاري في الجزائر

وفق معطيات الجدول السابق والذي يوضح عرض الإئتمان الإيجاري من طرف المؤسسات الممارسة له في الجزائر، من سنة 2012 إلى غاية 30 جوان 2016.

هناك نقص في المعطيات المتوفرة حول سوق الإئتمان الإيجاري في الجزائر، من بعض الفاعلين فيه وعلى رأسهم بنك البركة الجزائري الرائد في التمويل الإسلامي، كما أن بنك Ctelem لا يزال منخرطا قانونيا فقط في السوق دون المشاركة الفعلية فيه، وهناك أنباء عن محاولة تحوله إلى القرض الاستهلاكي أو التوقف التام. وهو ما يحول دون إعطاء صورة واقعية عن الوضع الحقيقي له، ومع ذلك سنحاول إعطاء المؤشرات التي تتعلق بالموضوع.

في سنة 2012 ومن حيث القروض الممنوحة يعتبر بنك البركة المسيطر بنسبة 31،47 ٪، تليه في ذلك شركة ALC وMla بنسبة 18،13 ٪ و17،64 ٪، أما من حيث رأس المال المتبقي للاستحقاق وهي المبالغ المستثمرة في عقود الإئتمان الإيجاري من طرف المؤسسات المالية والتي لم يتم تحصيلها بعد، كما تمثل المحفظة الحية، يبقى بنك البركة في الطليعة بنسبة 25،08 ٪، ومن ثم بنك SGA بنسبة 18،85 ٪، وفي المرتبة الثالثة شركة Mla بمبلغ قدره 8450 مليون دج.

سنة 2013 كانت السيطرة لبنك SGA بنسبة 23 ٪، وبما مقداره 11251 مليون دج، ومن ثم الشركة المغاربية للإيجاري المالي بنسبة ٪19، وحل ثالثا بنك PNB بنسبة 17 ٪، تلاه في ذلك الشركة العربية للإيجار المالي بنسبة 16 ٪، أما وsofinance و٪9 NATAXIS، يليهم SNL بنسبة 4 ٪، بنك الإسكان 2 ٪، لجزائر إيجار 1 ٪.

سنة 2014 هناك تقارب في الحصص السوقية بين أهم المنافسين حقق كل من SGA وMLA ما نسبته 18 ٪ من المحفظة الحية، وPNB و٪17 ALC، أما وSOFINANCE و٪9 NATAXIS، يليهم في ذلك SNL بنسبة 6 ٪، السلام بنك وبنك الإسكان بنسبة 2 ٪، وأخيرا الجزائر إيجار 1 ٪.

بالنظر إلى سنة 2015 نجد بنك أن SGA يستحوذ على ما نسبته ٪24 من المحفظة الحية وما قداره 15319 مليون دج، يليه في ذلك بنك PNB بنسبة 21 ٪، كما حققت كل من ALC وMla ما نسبته 15 ٪ لكل منها، أما الشركات الوطنية استطاعت كل من SNL وSOFIANCE تحقيق 8 ٪ لكل شركة، أما مساهمة بقية الفاعلين محدودة ايجار ليزيغ 5 ٪، الجزائر إيجار 2 ٪، بنك الإسكان 1 ٪.

إجمالا هناك تطور في حجم الإئتمان الإيجاري في الجزائر، رغم نقص بعض المعطيات، حيث بلغت حصيلة في جوان 2014 ما يقدر 52903 مليون دج، اما سنة 2015 فقد وصلت إلى 63767 مليون دج، وفي جوان 2016 ما يقدر بـ 65539 مليون دج.

هناك منافسة حادة في سوق الإئتمان الإيجاري بالجزائر، وبالتحديد بين كل من بنك SGA، بنك PNB، شركة ALC وشركة MLA، هؤلاء الأربعة الفاعلين يشتركون في كونهم مؤسسات أجنبية خاصة، إلى جانب أقدميتهم في السوق وهو ما سمح لهم بالتربع عليه إضافة إلى جودة الخدمات المقدمة من طرفهم والاحترافية التي يتميزون بها خاصة فيما يتعلق بسرعة الاستجابة وتوفير التمويل في أقصر الآجال.

لكن هذا لم يمنع من تطور مساهمة بقية المؤسسات وعلى رأسهم شركة SNL التي استطاعت بعد خطوات حثيثة من الوصول إلى 8،33 ٪ من الحصة السوقية وبمقدار 5313 مليون دج سنة 2015، وذلك في ظرف 4 سنوات من بداية نشاطها الفعلي.

يمكن القول بأن عرض الإئتمان الإيجاري يعتمد أكثر على الطلب من طرف المؤسسات والوضع الاقتصادي الوطني، ولكن هذا لا يمنع من تأثير المؤسسات المالية من خلال تقديم تمويل أكثر مرونة ودون ضمانات يشجع على اقبال المؤسسات عامة وSMEs خاصة عليه، في سبيل خلق سوق نشط يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: تحديات ومقومات تطوير الإئتمان الإيجاري في الجزائر والدول العربية

صناعة الإئتمان الإيجاري في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها صناعة فتية تواجه العديد من التحديات، غير انها في نفس الوقت طموحة وذات أفاق واعدة يمكن الوصول بها إلى جعلها داعم أساسي لتمويل المؤسسات الاقتصادية باتباع الأساليب المناسبة من أجل تطويرها.

أولا- تحديات تطبيق الإئتمان الإيجاري في الجزائر والدول العربية

هناك العديد من التحديات التي تواجه تطبيق الإئتمان الإيجاري في الدول العربية عموما والجزائر خاصة، منها ما تم التغلب عليه وخاصة في المجال القانوني، ومنها ما يزال عقبة أمام شركات الإئتمان الإيجاري خاصة في مجال توفر الكوادر المؤهلة للقيام بنشاط الإئتمان الإيجاري، وفي هذا الإطار سنحاول إيجاز أهم المشاكل ذات الصلة المباشرة بالموضوع والخاصة بالدول العربية والجزائر معا.

أفاد التقرير الاقتصادي العربي الموحد في فصله العاشر إلى نقطتين، تعرقل بشكل كبير تطبيق الإئتمان الإيجاري في الدول العربية وتحد من فاعليته للوصول به إلى الأهداف المنشودة وهما كالتالي:

1 – رغم تزايد شركات الائتمان الإيجاري في المنطقة العربية إلا أنه لا توجد أطر قانونية خاصة تنظم هذا النوع من الخدمات في أغلبها، وحتى الأطر القانونية الموجودة فإنها لا تضمن حقوق الدائنين في حالة الإخلال بشروط التعاقد، إلا من خلال إجراءات قضائية طويلة ومعقدة؛

2 – عدم وجود سجلات للأصول المؤجرة، وعدم نجاعة الآليات القانونية لاسترجاع وبيع هذه الأصول في حالة الإخلال بالعقود. كما تفتقد هذه الصناعة إلى مصادر تمويل طويلة الأجل وبأسعار ثابتة بغرض تخفيف المخاطر التشغيلية وتوفير السيولة اللازمة بتكاليف محسوبة، وهذا ما يفسر هيمنة القطاع البنكي على خدمات الإئتمان الإيجاري في الدول العربية[27].

كما أشار الدكتور حسن محمد الفطافطة في كتابه حول التأجير التمويلي في الدول العربية إلى جملة من التحديات التي تحول بشكل كبير من تفعيل هذا المصدر التمويلي بشكل جدي من أهمها:[28]

– المناخ الإستثماري في الدول العربية يختلف من دولة إلى أخرى خاصة بالنظر لدرجة الانفتاح الاقتصادي والحرية الاقتصادية، إلا أن العديد من الأسواق العربية المناخ الاستثماري فيها لا يزال يتسم بعد اليقين بسبب عدم استقرار السياسات الاقتصادية، والتباطؤ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية مثل الخصخصة وتحرير التجارة، والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال في العديد من الدول العربية وبنظام الإئتمان الإيجاري خاصة وكثرة التعديلات فيها، وبعض المآخذ على آليات تطبيقها مما يخلق شعورا بعدم الاطمئنان لدى الكثير من المستثمرين في الدول العربية؛

– ممارسة صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية كان قبل صدور تشريعات خاصة بها، وقد جاءت القوانين بعد ذلك غير انها لم تكن مفصلة بشكل كافي، ولا يزال إلى حد الساعة يطرح إشكال أي القوانين التي تطبق في حال النزاع بين أطراف العقد المتواجدين في بلدين مختلفين، وخاصة فيما يتعلق بحفظ

حقوق أطراف التأجير وقضايا انتقال الملكية وتكوين الرهونات والتأمينات وتنفيذ الأحكام الصادرة في دولة ما (بلد المؤجر مثلا) في بلدان أخرى، وهذه عقبة إضافية تثير نزاعات بين دول أطراف التأجير وتؤثر على سير أعمال شركات الإئتمان الإيجاري في الدول العربية؛

– هناك العديد من المخاطر التي تواجه صناعة الإئتمان الإيجاري عند عميات التأجير عبر الحدود، خصوصا وأن غالبية الأصول الرأس مالية لا تتواجد داخل الأقطار العربية ويتم استيرادها، من بينها ثقل وطول مدة الإجراءات الجمركية، إلى جانب القيود المفروضة على الصرف الأجنبي؛

– هناك قصور في الوعي فيما يتعلق بالإئتمان الإيجاري كأسلوب تمويلي حديث وكمصدر من مصادر التمويل في الدول العربية، إلى جانب أهمية التملك الفوري في نظر شريحة واسعة من أصحاب المؤسسات وترى بثقل أعباء الديون ودفع أقساط الإيجار؛

– نظريا الإئتمان الإيجاري مصدر تمويل لا يتطلب ضمانات، غير ان التطبيق العملي يشير إلى غير ذلك فأغلب عميات الإئتمان الإيجاري تتطلب ضمان، هذا الأخير يشكل عقبة كبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة مع طول مدة عقد الإئتمان الإيجاري.

لا تختلف الجزائر كثيرا عن الدول العربية في التحديات والمشاكل التي تواجه تطبيق الإئتمان الإيجاري فيها بفعالية، إلا انها تنفرد ببعض التحديات على رأسها:

– أول عائق أمام تطور الإئتمان الإيجاري في الجزائر هو محدودية التعريف به في وسط المتعاملين الاقتصادين، حيث أكدت دراسة لـ Smaili Nabila 2012 ضمت عينة من 50 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، في المعرض الدولي لجزائر ب Safex وذلك خلال الفترة 30 ماي – 4 جوان 2009 على أن 10 ٪ من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل عينة الدراسة أبدت جهلها بتواجد هذه الصيغة التمويلية، و60 ٪ من المؤسسات لا تستخدم التمويل الخارجي، في حين ان 30 ٪ فقط من المؤسسات تعتمد على الإئتمان الإيجاري في تمويل احتياجاتها[29]؛

– أشارت دراسة حميدي أحمد 2010 إل عدم وجود سوق الفرص في الجزائر انعكس على طبيعة الأصول الممولة، فالمؤجرون يمولون الأصول المطلوبة بكثرة كمعدات النقل أو المكتبية حيث سوق الفرص فيها مهم[30]؛

– الخصائص التي تميز الإئتمان الإيجاري في الجزائر لا تخوله إلى لعب الدور المراد منه في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف ثقل الشروط التي تكون في التمويل البنكي، وهو ما توصلت إليه دراسة طالبي خالد 2011[31] والتي أكدت على غياب عنصرين مهمين هما انخفاض التكلفة والضمانات في الائتمان الإيجاري المطبق في الجزائر.

تطبيق الإئتمان الإيجاري في الجزائر يواجه صعوبات عديدة تتعلق بمختلف أطرافه خاصة مع تعددهم والعلاقة الشائكة التي تجمعهم، والعناصر السابقة ماهي إلا جزء من كل لا يتسع المجال هنا لذكره كاملا.

ثانيا- مقومات تطوير الإئتمان الإيجاري في الدول العربية

هناك العديد من المتطلبات التي يجب توفرها لبناء أرضية مناسبة لعمل الإئتمان الإيجاري في الدول العربية التي حققت بعض التقدم في النشاط مثل الإمارات، تونس والكويت، أو الدول العربية التي لا زال النشاط فيها حديث العهد، ومن أجل زيادة فاعلية نشاط الإئتمان الإيجاري ولكي يصل هذا النشاط إلى تحقيق أهدافه والتغلب على التحديات والمعوقات التي تواجهه.

كما أن مؤسسة التمويل الدولية IFC إقترحت أربع محاور لتطوير سوق الإئتمان الإيجاري من خلال إصدار دليل دولي تحت عنوان «IFC Global Leasing Toolkit» كما يلي:

1 - **الحاجة إلى توفير وإتاحة التمويل عبر الإئتمان الإيجاري:** وذلك من خلال:

- **الإتاحة:** هل الإئتمان الإيجاري متوفر؟ يجب النظر في وجود هذا النوع من التمويل، وليس هذا فقط بل لابد من طرح سؤال آخر هل الإئتمان الإيجاري متاح؟ فوجوده لا يكفي إن كان إستخدامه ضيقا ومحصورا في عدد قليل من المتعاملين الإقتصاديين.

- **أساسيات النظام:** تطبيق الإئتمان الإيجاري يحتاج إلى التعريف بالمصطلحات الأساسية الخاصة به والتي يتميز بها، بما في ذلك أنواع الإئتمان الإيجاري، أقساط الإيجار، مواعيد الدفع (سنوية، سداسية، ثلاثية أو شهرية) والقيمة المتبقية وغيرها من الأساسيات.

- **السعر:** يعبر عنه بالعائد، العائد الضمني للمؤجر.

2 - **الحاجة إلى تحسين المعلومات حول الإئتمان الإيجاري:** في الدول النامية عامة والعربية خاصة يكون الحصول على التمويل بما في ذلك الإئتمان الإيجاري، يكون الحال على النحو التالي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون في أغلب الأحيان ليست على علم بوجود الإئتمان الإيجاري أو تكون لديها نظرة عليه لكن لا تعرف عن الفوائد الناجمة عنه إلا القليل؛

- عزوف المؤسسات المالية على تبني الإئتمان الإيجاري وتشجيع هذا التمويل الجديد للعملاء.

وفي غياب المعلومات والشروحات الوافية لن يكون هناك أي نشاط مشجع للإئتمان الإيجاري، كما أن الإجراءات التعاقدية المعقدة لدى المؤجرين يسبب النفور لدى المستأجرين المحتملين، فزيادة الإدراك والوعي بأهمية الإئتمان الإيجاري هو الخطوة الأولى لطريق الألف ميل، نحو وضع الإئتمان الإيجاري في المكانة التي يستحقها في الاقتصاد.

3 - **الحاجة إلى الاستجابة لفرص السوق الجديدة:** صناعة الإئتمان الإيجاري هو إستجابة لتطورات السوق، وبخاصة في الأسواق الناشئة لذا يجب على المؤسسات المالية أن تواكب هذه التطورات من تبني هذه الصيغة التمويلية الجديدة ومحاولة خلق محيط يناسب خصوصياتها ودعمها من أجل التطور، ووفق دليل مؤسسة التمويل الدولية الذي يقترح مجموعة من الأسواق الصاعدة التي تحتاج الإئتمان الإيجاري بشدة خلال هذه الفترة:

- الإئتمان الإيجاري الفلاحي؛

- الإئتمان الإيجاري للمعدات التي تهدف إلى تحسين الكفاءة وخفض إنتاج الغازات المسببة للإحتباس الحراري؛

- الإجارة الإسلامية.

وهذه مجموعة فقط من المجالات الجديدة التي يمكن للمؤسسات المالية المتعاملة بالإئتمان الإيجاري التوجه نحوها وحتى التخصص فيها، لكن تبقى هناك مجالات أخرى حسب خصوصية كل دولة وإن يبقى المجال الفلاحي جد مهم بإعتبار الدول العربية تحوز على مساحة شاسعة من الأراضي الفلاحية وتوجه العديد من سياسات الدول على تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

4 - **التكيف مع الظروف المحلية:** هناك مبادئ عامة معروفة عن الإئتمان الإيجاري في مختلف دول العالم أسستها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، التي عملت على وضع مبادئ عامة في التعامل بتقنية الإئتمان الإيجاري سواء محاسبيا أو قانونيا أو غيرها من الإجراءات التي يسير وفقها، ومع ذلك كل دولة لها نظامها القانوني الخاص بها في تنظيم الإئتمان الإيجاري بما يتوافق مع النظام المالي بها وغيرها من الإعتبارات[32].

ثالثا- مقومات تطوير الإئتمان الإيجاري في الجزائر

في سبيل الارتقاء بصناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر، تحتاج السلطات إلى إتخاذ مجموعة من التدابير تسهل وتشجع على نموه وتفعيل دوره في تمويل المؤسسات، ومن أهم هذه التدابير:

- صناعة الإئتمان الإيجاري جزء من النظام المالي والبنكي الجزائري، هذا الأخير يحتاج إلى التأهيل والتحديث، إلى جانب تحفيزه على تبني الإئتمان الايجاري ضمن خدماته وتشجيع دخول شركات الإئتمان الايجاري إلى سوق الأوراق المالية؛

- انشاء جمعية مهنية جزائرية خاصة بالإئتمان الايجاري ترعى مصالحه، من خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة عن صناعة الإئتمان الايجاري في الجزائر وتوفير البيانات اللازمة لمتخذي القرار وصانعي السياسات؛

- الإستفادة من التجارب الدولية والعربية، التي تكون فيها صناعة الإئتمان الإيجاري متطورة إلى جانب الدخول في شراكة مع المؤسسات الدولية الداعمة لنشاط الإئتمان الإيجاري خاصة مؤسسة التمويل الدولية نظير خبرتها الواسعة في الميدان؛

- التوجه نحو التخصص في نوع معين من الإئتمان الايجاري خاصة الإئتمان الايجاري التشغيلي والإئتمان الايجاري العقاري والذي تعاني السوق الجزائرية من نقص فادح في هذه المنتوجات المالية.

المحاور السباقة الذكر ما هي إلا جزء صغير من أجل تطوير الإئتمان الإيجاري والبدء بداية جيدة في سبيل الوصول به إلى تطوير الاقتصاد الوطني، كما تحتاج عملية التطوير تفاعل مختلف الأطراف كل وفق مركزه الذي هو فيه، وتأسيس البنية القانونية يعتبر الأهم حيث أنها تكفل حقوق كافة الأطراف وهو ما يسمح بالتوسع في التعامل بالإئتمان الإيجاري، كما أن وجود التحفيزات خاصة الضريبية منها يساهم بشكل كبير في خلق مناخ سلسل للعمل.

خاتمة:

النتائج والتوصيات

نتائج الدارسة: أسفرت الدراسة على مجموعة من النتائج، وهو ما سمح لنا من رفض أو قبول الفرضيات المعتمدة:

الفرضية الأولى: نشاط صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية متباين بين دول في ظل سوق وليدة أو ناشئة؛

ثبات الفرضية، حيث أظهر تقرير البنك الدولي حول الإئتمان الإيجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أن سوق الإئتمان الإيجاري في الدول العربية لم يصل بعد إلى مرحلة السوق الناضجة، فالأسواق العربية تنحصر بين السوق الوليدة والناشئة وذلك من خلال أربع مجموعات تتفاوت فيما بينها في درجة التطور، من حيث عدد المؤجرين والإطار القانوني المنظم لصناعة الإئتمان الإيجاري ومدى تطور النظام المالي ودرجة المخاطرة، تنفرد كل من تونس، الإمارات والكويت من حيث تمزيها بصناعة إئتمان إيجاري متطورة نسبيا مقارنة بباقي الدول العربية وتصنيفها ضمن الأسواق الناشئة ومع ذلك تبقى تواجه هي الأخرى مجموعة من التحديات خاصة في ما يتعلق بإدارة المخاطر.

الفرضية الثانية: صناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر في تطور مستمر مع دخول فاعلين جدد في السوق؛

- الإئتمان الإيجاري من العقود الحديثة نسبيا في الجزائر، أول إشارة إليه كانت في ظل قانون النقد والقرض 10/90، لكن ذلك لم يكن كافيا ليصدر القانون 09/96 المتعلق بالإئتمان الإيجاري ويكون المرجع الأساسي الذي يحدد ملامحه والتزامات أطراف العقد؛ من خلال هذه النقطة الأخيرة حدثت تغيرات جذرية لصناعة الإئتمان الإيجاري في الجزائر مكنت العديد من المؤسسات المالية العامة والخاصة للدخول في هذا النشاط، على رأسها بنك البركة الإسلامي والذي تميز بعرض خدمة الإجارة المنتهية بالتمليك كما يعتبر من أقدم الفاعلين في السوق، برز القطاع الخاص بشكل كبير من خلال الشركة العربية للإيجاري المالي والشركة المغاربية للإيجاري المالي إلى جانب البنوك الأجنبية الخاصة، كما شاركت البنوك العمومية في إنشاء شركات تابعة للقطاع العام تعمل ضمن نشاط الإئتمان الإيجاري، إلى جانب تبني كل من شركة SOFINANCE و SRH خدمة الإئتمان الإيجاري ضمن المنتجات المالية الأساسية التي تقدمها.

الفرضية الثالثة: تواجه صناعة الإئتمان الإيجاري في الدول العربية والجزائر جملة من التحديات المشتركة، مع إمكانية حلها باتخاذ التدابير اللازمة؛

- الإئتمان الإيجاري في ظل النظام المالي العربي يعاني العديد من التحديات، شأنه في ذلك شأن مختلف المنتجات المالية على رأسها عدم ضمان حقوق الدائنين بما فيهم المؤجر والمستأجر على حد السواء وفق قوانين صارمة تطبق في حالة الإخلال بالتزامات العقد، وهو ما يخلق مخاطر عالية يصعب ادارتها إلى جانب غياب الاهتمام الكافي بالإئتمان الإيجاري كمصدر مهم للتمويل وتغليب فكر التملك على المنفعة

في ثقافة المقاول العربي، ولا تختلف الجزائر كثيرا عن الدول العربية حيث أن الإئتمان الإيجاري في الجزائر يواجه العديد من التحديات على الرغم من الإجراءات الرامية إلى الدفع به نحو تمويل المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لذا نجد توجه نحو تذليل هذه الصعوبات وخلق جو عام مناسب لصناعة الائتمان الايجاري في الجزائر من خلال الاستفادة من التجارب بين الدول العربية ذاتها والدول المتقدمة، إلى جانب الشراكة مع المؤسسات الدولية للاستفادة من خبرتها.

التوصيات:

من خلال كل ما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تساهم في دعم صناعة الإئتمان الايجاري في الجزائر وتسهيل التعامل به:

- الاقتداء بتجارب الدول المتقدمة، وحتى المجاورة أين نستطيع تصنيف سوق الإئتمان الايجاري في كل من المغرب وتونس على أنه سوق نشط قريب في خصوصياته للاقتصاد الجزائري في بعض العناصر، الى جانب العلاقات الوطيدة في المجال الاقتصادي التي يمكن أن تسهل تبدل الخبرات في مجال الإئتمان الإيجاري؛

- تنويع الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات المالية الممارسة للإئتمان الايجاري، والتي يقتصر التمويل المقدم من طرفها على الإئتمان الايجاري التمويلي، فالسوق الجزائرية بحاجة ماسة للأنواع الأخرى على رأسها الإئتمان الإيجاري التشغيلي، فكثير من المؤسسات تحتاج إلى معدات لفترات معينة فقط ولا تحتاج إلى تملكها، والإئتمان الايجاري التشغيلي هو الوسيلة المناسبة لتحقيق ذلك، إلى جانب توسيع نطاق الإئتمان الايجاري العقاري؛

- إدخال الإئتمان الإيجاري في برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يتم تمويل المعدات وفق صيغة الإئتمان الإيجاري وليس القرض البنكي أين يضطر البنك إلى رهن المعدات الممولة لضمان حقوقه، في حين أن التمويل بالإئتمان الإيجاري يسمح للبنك بتملك المعدات والمقاول باستغلالها وفق أقساط حتى نهاية فترة الإستئجار؛

- نشر ثقافة الائتمان الإيجاري والإشهار له، ومساعدة المؤسسات المالية على تبني الإئتمان الإيجاري ضمن خدماتها من خلال تخفيف الإجراءات؛

- وضع إطار قانوني وتنظيمي مفصل وصارم في التطبيق من أجل الحفاظ على حقوق المؤجر والمستأجر وتخفيض المخاطر؛

- الإجارة المنتهية بالتمليك مصدر تمويلي إسلامي موازي للإئتمان الايجاري التمويلي التقليدي، يحتاج إلى التشجيع، ويمكن أن يقدم من طرف جميع المؤسسات المالية إلى جانب الإئتمان الايجاري التقليدي ويكون للمستأجر الخيار.

الاحالات

-1 - حميدي أحمد، **بعث الاعتماد الايجاري في البنوك العمومية الجزائرية: حالة بعث الاعتماد الإيجاري في البنك الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2009-2010، ص ص 1-147.

-2 - عمر الحاج سعيد، **دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص ادارة أعمال، قسم علوم التسيير، **كلية** العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم تجارية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2010-2011، ص ص 1-185.

-3 - طالبي خالد، **دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم تجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص ص 1-259.

4- -Dali Youcef Samia, Le financement par le leasing : un nouveau moyen d'aide au développement de la PME en Algérie. Son application à la BNP Paribas El Djazaïr et la BADR banque, mémoire du magister, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, université d'oran, 2010-2011, pp 1-137

5- - Smaili Nabila, Pratique de crédit-bail : analyse de la situation Algérienne, mémoire du magister, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, université mouloud mammeri, Tizi-Ouzou, Algérie, 2011/2012.

6- - BELADEL Amina, Le crédit-bail alternatif de financement des entreprises en Algerie, mémoire du magister, Faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, université mouloud mammeri, Tizi-Ouzou, Algérie 2012/2013 , pp 1-239.

-7 - قدري عبد الفتاح الشهاوي، **موسوعة التأجير التمويلي**، منشأة المعارف، مصر، 2003، ص 15 ص 16.

-8 -أبو الليل، إبراهيم الدسوقي، **تطورات حديثة في التأجير التمويلي**، المؤتمر العلمي السنوي: الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، 2002، ص 130.

-9 - شاكر القزويني، **محاضرات في إقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 06.

-10 - هواري معراج وحاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، دار الكنوز المعرفة العلمية، 2013، ص 70 ص 71.

-11 - هشام خالد، **البنوك الاسلامية الدولية وعقودها-مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي-**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 38 ص 39.

-12 -محمد صالح القريشي، **إقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 186.

-13 - هاني محمد دويدار، **الأرض كموضوع للتأجير التمويلي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص8.

14- - Amin Dawwas, The Unidroit Convention On International Financial Leas ing 1988, Journal

Of Law, Kuwait University, Vol.21, No.4, December 1997, Page3

15- - ED WHITE_CHAIRMAN, Global Leasing Report, WHITE CLARKE GROUP, 2014, p 5 p8.

Ed White, Chairman, world leasing year book 2011, p 1

16- - Bilal Rabah al-Sugheyer and Murat Sultanov, leasing in the middle east and northern Africa (MENA) region: a preliminary assessment, the world bank- the international finance corporation, October 2010, p 9 p10.

17- - المادة 112، القانون رقم 10/90 المؤرخ بتاريخ 1990/04/14، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 16، الصادر في 1990/04/18، ص 532.

18- -المادة 1، الأمر رقم 09/96، المؤرخ في 1996/01/10 **المتعلق بالإعتماد الإيجاري**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 3، الصادر في 1996/01/14، ص 25.

19- - المادة 2-3-4-5، الأمر رقم 09/96، المؤرخ في 1996/01/10 **المتعلق بالإعتماد الإيجاري**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 3، الصادر في 1996/01/14، ص 25 27-.

20- - المادة 2-3-6-9، النظام رقم 06/96 المؤرخ في 1996/07/03 **يحدد كيفيات تأسيس شركات الإعتماد الإيجاري وشروط إعتمادها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 66، الصادر في 1996/11/03، ص 13 15-.

21- - Instruction № 07/96 du 22/10/1996 relatif aux modalités de constitution des sociétés de crédit-bail et les conditions de leur agrément.

22- - http://www.alifleasing.net/eng/news1.htm، 09/01/2014 تاريخ الإطلاع.

23- - Lydia Yahia, Le leasing en Algérie , revue L'éco, n°60, 16 au 28 février 2013, Algérie, p 54 .

24- -بنك البركة، www.albaraka-bank.com، تاريخ الإطلاع 2014/01/09.

25- - مصرف السلام الجزائر، 03، 2015/04/http://www.alsalamalgeria.com.

26- - بنك الإسكان الجزائر، http://www.housingbankdz.com/index.php/fr/، 2015/04/03.

27- - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، ص 226.

28- - الفطافطة حسن محمد، **التأجير التمويلي في الدول العربية: التجربة ومتطلبات التطوير**، دار الشعلة للبحوث والاستشارات، الأردن، 2007، ص ص 164-176.

29- Smaili Nabila، op.cit.، pp 143-144.

30- - حميدي أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

31- - طالبي خالد، **مرجع سبق ذكره** ص 219.

32- - IFC, GLOBAL Leasing Toolkit, Pennsylvania, USA, pp 6-8.

http://www.ifc.org/wps/wcm/connect/ecbe31004958600ca1c2b519583b6d16/

GlobalToolkit-AnIntroduction-Final.pdf?MOD=AJPERES&CACHEID=ecbe-31004958600ca1c2b519583b6d16

قائمة المختصرات

-ASL: Algerian Saoudi leasing -BEA: Banque extérieure d'Algérie -SNL: Société Nationale de Leasing -BNA: Banque nationale d'Algérie -BDL: Banque de développement local. -ADI : El Djazair Idjar	-CPA: Crédit populaire Algérie - ILA: Ijar Leasing Algérie -MLA: Maghreb Leasing Algérie -ALC: Arab Leasing Corporation -SRH: Société de refinancement hypothécaire.
-Sofinance : Société financière d'investissement, de participation et de placements publics	
-CNPE : Conseil national des participations de l'Etat -S.A.L.E.M : Société Algérienne de Leasing Mobilier -BADR : Banque de l'Agriculture et du Développement Rural. -CNMA : Caisse Nationale de Mutualité Agricole	